ايرز صفدية ود. أورن يفتاحيل*

اليهود الشرقيون والمكان..

نشوء طبقة إثنية في بلدات التطوير

مقدمة:

منذ قيام بلدات التطوير (**) خلال خمسين عاماً، طرأت تغيرات عديدة على نمط التجند السياسي والاحتجاج لدى اليهود الشرقيين. هذا الاحتجاج الذي كان لسنوات طويلة ضعيفاً وتمحور حول توزيع الأموال والعدالة الاجتماعية، كان رداً على تغييرات بنيوية في اقتصاد مدن التطوير وعلى تغييرات سياسية في هذه المدن بشكل خاص وفي الدولة بشكل عام، وفي الضد على تغيرات ديموغرافية مرتبطة باستيعاب مهاجرين من الاتحاد السوفييتي سابقاً.

مع ذلك، ان محاولة تصميم مظاهر الاحتجاج واحادية تفسيرها، تثير قضايا تدل على اختلاف كبير في الاسباب التي تؤدي الى النشاطات الاحتجاجية وطرق التعبير عنها. هذا الادعاء يرتكز على فرضية تفيد ان مجموعات اثنية، بشكل عام، وجماعات من المهاجرين بشكل خاص لا تملك هوية محددة وواضحة وانما تشكيلة من استراتيجيات انتمائية، في ظروف مختلطة مرتبطة بالمكان والزمان

توظف المجموعة الاثنية الهوية «الصحيحة» من وجهة نظرها لاستغلال الاحتجاج بافضل شكل لدفع مصالحها، هذه الظاهرة تبرز بشكل خاص في اوساط مجموعة مهاجرين تعيش مجتمعاً استيطانياً، وهي تشكل طبقة اثنية دونية في المجتمع، نحن ندّعي ان هوية هذه المجموعة موجودة في متاهة على هامش قومية المستوطنين.

العلاقة بين أنماط التجند والاحتجاج في مدن التطوير وبين هوية سكانها الشرقية المتوهة، هي محور مركزي فيما ندعيه في هذا المقال، هذه الهوية قائمة في مناطق «رمادية»، اذ ان اصحابها لا يجوز لهم «الدخول» الى مواقع التأثير والقوة الاّ اذا غيّروا هويتهم كأفراد وفي الوقت ذاته لا يسمح لهم ببلورة هوية بديلة خاصة، بسبب الخوف من ان هذه الهوية قد تهدد الهوية القومية، هذه الهوية التي تبلورت حول مركبات صهيونية مثل الانتماء الاثني في التقاليد الاوروبية القائمة على مفاهيم الارض والعسكرة والعلمنة ومناهضة عامة لما هو شرقي ومناهضة خاصة لما هو عربي، اي ان المتاهة لا تسمح بخلق روافد بديلة وانما الاندماج في الهوية القومية الكبيرة التي يتمتع فيها الشرقيون بمكانة دونية.

هذه المتاهة تفرض على الشرقيين انماطاً مختلفة من العمل في

*محاضران في جامعة بئر السبع، قسم الجغرافيا

** قرى ومدن اقامتها الحكومات الاسرائيلية في جميع انحاء البلاد لتوطين المهاجرين اليهود من الدول العربية والاسلامية وهي بعيدة عن المدن الرئيسة وقريبة من الخط الاخضر (المترجم)

مدن التطوير، امام اجهزة الدولة، لذلك فان احتجاجهم، عادة، يتمحور حول مواضيع اجتماعية اقتصادية ذات طابع محلي او اقليمي مثل البطالة وميزانيات المجالس المحلية ومشاكل السكن. هذا الاحتجاج لا يتعرض الى قضايا تعتبر ايديولوجية مثل الانتماء القومي او الاثني، الحدود، الهجرة، الاستيطان او الاهداف القومية. التفسير الوحيد الممكن لظاهرة الاحتجاج المحدود، هو ان الشرقيين كانوا بالرغم من احساسهم بالاجحاف، يطمحون الى الاندماج في الثقافة والقومية الاسرائيليتين الاشكنازيتين.

كل محاولة لتقويض هذه الايديولوجيات كانت تثير الشكوك حولهم وتصعب عليهم عملية الاندماج، بالمقابل، فان تجند الشرقيين المحلي، اي التجند للنضال في بلداتهم، كان اشمل وأجرأ، انه يثير مسائل مرتبطة بالدفاع عن المكان (بلدة التطوير) أمام التغييرات الديمغرافية والايديولوجية مثل اهمية مفهوم الهجرة الى اسرائيل ومواصلة مشروع التوزيع السكاني.

هكذا يتضح انه بينما موّه الاحتجاج من النوع الاول الفوارق في الهوية بين المركز الاشكنازي وبين سكان مدن التطوير، ولكن ابرز التمايزات الطبقية، فان الاحتجاج من النوع الثاني سلّط اضواء جديدة على سياسة استيعاب المهاجرين في التسعينيات (الاستيعاب المباشر) وعلى نضال الشرقيين سكان مدن التطوير من اجل تعاظم دورهم والحفاظ عليه في شبكة العلاقات السياسية في المجتمع الاسرائيلي. في اطار النضال اتضحت حدود الشرقيين في مدن التطوير وتعمقت بانتماءات اثنية جديدة او متجددة.

ادعاؤنا المركزي يرتبط، اذن، في اختلاف انماط التجند والنضال السياسيين لدى اليهود الشرقيين في مدن التطوير على جبهات مختلفة في الفضاء الجماهيري الاسرائيلي، خارجياً، ازاء محاور القوى القطرية (الدولة) تطوّر احتجاج «الشكوى» للمطالبة بمساواة في المشروع الصهيوني، ولكن، داخلياً، نشأت انماط مختلفة من النضال الاكثر فاعلية، ازاء القوى التي تهدد «المكان» اي التركيبة الداخلية لمدن التطوير وهويتها وتوزيع الموارد وتوزيع القوى فيها، هذا التمايز في النشاط على الجبهات المختلفة يشير الى تفسخ في وحدة الدولة وبالذات في صلابة ايديولوجيات «الدمج» والتوزيع السكاني، التي وضعت الشرقيين في المواقع الهامشية الحالية.

للتدليل على هذه الادعاءات سوف نستعين بنتائج بحثين اجريا في اطار مشروع شامل حول السياسة والهوية في مدن التطوير.

البحث الاول وثق وحلّل الاحتجاج الجماهيري في مدن التطوير في سنوات ١٩٦٠- ١٩٩٥ كما ظهر في الصحافة القطرية والمحلية، لضرورات البحث دققت كل اعمال الاحتجاج الجماهيري ووضعت معايير لقياس وزن كل عملية احتجاج، والبحث الثاني، الذي تمحور حول الدفاع عن المكان امام تغيرات في شكل التأثير المحلي وقد فحص بعض المميزات المركزية في الصراع بين السكان الشرقيين في مدن التطوير وبين المهاجرين اليهود من الاتحاد السوفييتي سابقاً، كما برزت في معركة الانتخابات ونتائجها العام ١٩٩٨ للسلطات المحلية، والتي جرت في مدن التطوير. ان المحور المركزي الذي قيست عليه نتائج الانتخابات هو محور الهوية – المكان – السياسة، هذا المحور يعتمد على الفرضية ان المجموعة الاثنية التي تبني علاقة بينها وبين المكان الذي تعيش فيه وتجعلها جزءاً من هويتها، سوف تعمل على صيانة هذه الهوية بواسطة السيطرة السياسية والثقافية على المكان، وذلك عندما «تغزو» فضاءها مجموعة اثنية منافسة. ان فحص مسألة هوية الشرقيين في مدن التطوير يتم على ضوء هذين النمطين من التجند السياسي وباستعمال ادوات من مجالين علميين اساسيين: الجغرافيا الاجتماعية والعلوم السياسية.

ملاحظات نظرية

التجند والاحتجاج الاثنيان: دوافع واهداف

نجد في المصادر العلمية ابحاثاً شاملة وكثيرة في العديد من المجالات حول التنظيمات الاثنية الاحتجاجية، سنشير هنا الى ثلاث نظريات (١): الاجحاف النسبي، والتنافس، وسياسة الهوية، هذه النظريات لا يناقض بعضها البعض، بالعكس، انها تكمل بعضها.

يعرّف «غور» «الاجحاف النسبي» على انه الفارق بين التوقعات والامكانات (GURR 1970)، التوقعات هي الشروط والامتيازات التي تؤمن مجموعات اثنية انها حق لها، واما الامكانات فهي الشروط والامتيازات التي تعتقد مجموعات اثنية انها تستطيع الحصول عليها في الوقت الراهن، التغييرات في المبنى الاجتماعي والسياسي والديموغرافي من شأنها تعميق الهوّة بين التوقعات والامكانات وعنها ينجم عدم الرضى والاحساس بالاجحاف النسبي والتنافس على الموارد والانتظام للقيام بنشاطات، ان تعميق الهوّة بين التوقعات والامكانات ينجم عادة عن اتخاذ سياسة تمييز بين مجموعات اثنية مختلفة، لهذه السياسة وجهان: الاول، هو ان سياسة التمييز قد تحسن ظروف وموارد مجموعة معينة دون تغيير ظروف وامتيازات مجموعة اخرى، الامر الذي يخلق «التمييز النسبي المتقدم» لدى

المجموعة الثانية، هذا يعني رفع توقعات المجموعة الثانية للحصول على خدمات وتسديد احتياجات، بسبب الامتيازات التي اعطيت للمجموعة الاولى، الوجه الثاني هو ان سياسة التمييز من شأنها ان تنقص من الظروف والاحتياجات التي اعتادت مجموعة معينة الحصول عليها دون المساس بظروف وامتيازات المجموعة الاخرى ما ينمي لديها «تمييزاً نسبياً مخففاً».

ويخلق الشعور بالاجحاف، الناجم عن الفجوات وسياسة التمييز، فضلاً عن التغييرات البنيوية والاجتماعية في المنطقة، تنافساً بين المجموعة التي تشعر بالغبن وبين السلطات أو المجموعة التي تعتبر ذات أفضلية. ويجري التنافس ذاته حول موارد اقتصادية وثقافية مكانية وسياسية. التنافس على الموارد الاقتصادية يشمل منافسة في سوق السكن (Barkan, 1986 Johnston, 1982, Knox, 1982) ومنافسة في سوق العمل (Bonachich, 1972, Olzak, 1992). أما التنافس على الموارد المكانية والثقافية والسياسية فيشمل السيطرة على البقعة الجغرافية ـ الأرض، والصلة بالمكان ومدى التجذر الثقافي فيه. وفيما خلا هذه المواضيع، فإن نظرية التنافس تتناول، ليس فقط عوامل وسمات التنافس، بل وتتناول أيضاً قدرة المجموعة الإثنية على تنظيم صفوفها للقيام بنشاط سياسي في اطار النظام المؤسس ـ أنماط التصويب؛ والنظام غير المؤسس ـ نشاطات الاحتجاج على اختلاف أنواعها (1986, Taylor, 1993, Nagel).

احتجاج الأقلية التي تشعر بالغبن، يمكن أن يتراوح بين الكلام والعنف. الاحتجاج اللاعنفي يهدف إلى اقناع صانعي السياسة بتغيير سياستهم تجاه المجموعة الإثنية عن طريق تجنيد الأقلية للنضال باسم التغيير المطلوب. الاحتجاج العنيف مشابه بوجه عام من حيث الهدف ـ تغيير السياسة ـ لكنه يتطلع سلفاً في بعض الأحيان إلى احداث تغيير بنيوي جذري في المجتمع (Gurn, 1993).

المجموعات التي تتبنى بصفة عامة استراتيجية الاحتجاج العنيف، من النوع الذي يهدف إلى احداث تغيير جذري في المجتمع، تعد على وجه العموم مجموعات أقلية أصلية، أو شعوباً من السكان الأصليين. في المقابل فإن مجموعات المهاجرين تتبنى بصفة عامة استراتيجية احتجاج لا عنفي، من النوع الذي يهدف إلى تغيير السياسة، وهذا ناجم عن كون هوية هذه المجموعات (المهاجرة) أقل صلابة وتماسكاً مقارنة مع أقليات السكان الأصليين (Yiftachel, 1992). ويعزى تبني استراتيجية الاحتجاج اللاعنفي في حالات كثيرة إلى طراز معين من المهاجرين ـ طبقات إثنية (Gurr and Harff, 1994) (ethno - class).

والحال فإن اصطلاح «طبقة إثنية» يتعلق غالباً بمهاجرين من أصول إثنية مشتركة، يحتلون موقعاً اقتصادياً متدنياً في البنية الطبقية للمجتمع الذي هاجروا إليه.

النظرية التي توسع نظرية الاجحاف، والتي يمكن بواسطتها تفسير وفهم التجنّد والانتظام الهادفين للحصول على ما يتعدى الموارد المادية، هي نظرية سياسة الهوية (politcsof idenlity). إن البحث في هذه النظرية يقودنا أيضاً إلى نمط الاحتجاج الثاني الذي يتناوله هذا المقال: الاحتجاج المؤسسي. تهدف سياسة الهوية بالدرجة الأولى الى الحصول على اعتراف. ولا يقتصر الأمر على اعتراف ذاتي، يتماثل مع هوية، وحسب، بل أيضاً اعتراف الآخرين بالهوية المتميزة لأعضاء مجموعة معينة، ونيل شرعية من المجتمع المحيط بهذه الهوية. من جهة أخرى، فإن هذه السياسة تساعد المتمسكين بتلك الهوية في امتلاك القوة (calhoun, 1994). فسياسة الهوية تحول الهويات الجماعية الى رافعة للتنظيم السياسي ولإحراز وتحقيق دعم سياسي، لا سيما إذا كانت المجموعة المُنتظِمة تشعر بأنها مغبونة في المجتمع (Herzog, 1995).

وتزداد سياسة الهوية قوة وزخماً في الأوقات التي تحدث فيها تغييرات بنيوية في المجتمع وفي المكان. تغيير من هذا النوع يمكن أن يكون على سبيل المثال، في قدوم مجموعة ذات هوية مميزة إلى بلدة معينة، وتكون هوية هذه المجموعة مختلفة من حيث الأصول والثقافة واللغة أو الاهتمامات عن هوية المجموعة القديمة المتواجدة في المكان. تعدد الهويات في المكان هو الذي يُولِّدُ سياسة الهوية، حيث تغدو المجموعات والأفراد مدركون لاختلافهم وتمايزهم (Jack son and Penrose, 1993) في هذا الاطار، ووسط ابراز وتوكيد التمايز بين المجموعات، تحشد كل واحدة من هذه الجماعات الأفراد المنتمين إليها بغية مراكمة وامتلاك القوة توطئة لاستخدامها. وعليه فإن استخدام القوة يشكل أرضية مريحة لبناء أو تدعيم الهوية الإثنية. ومثل هذه العملية لا تحصل في وضع تكون فيه المجموعة الإثنية في عزلة تامة، وإنما في وضع من التماس والاحتكاك بين مجموعتين. فمثل هذا التماس يتيح لكل مجموعة تحديد هويتها بالنسبة للمجموعة الأخرى (Wilmsen, 1996). في معظم الحالات لا تكون هذه العملية مُنفصمة أو قائمة في شكل منفصل ومعزول بين مجموعتين، وإنما تكون مرتبطة بالمجتمع كله، على اختلاف تلاوينه الإثنية. كما

التحشيد السياسي لأفراد المجموعة الإثنية يمكن أن يتم أيضاً في المجال المؤسسي عن طريق تعبئة وتجنيد أعضاء المجموعة في سلوك موحد خلال الانتخابات. وكقاعدة فإن الناخب يميل للتصويت إلى حزب أو مرشح ينتمي إلى مجموعته الإثنية، لا سيما عندما يتعهد الحزب أو المرشح الإثنيين بمنح امتيازات لأبناء هذه المجموعة

وانها لا تستند إلى معادلة عدو ـ صديق، بل إلى طائفة من الاستراتيجيات الضالعة في خلق المجتمع المجزأ أو المنقسم على نفسه (Norval, 1996). وكأساس للتنظيم والتحشيد السياسي، فإن سياسة الهوية ترتكز فيما ترتكز إليه، إلى الانتماء للمكان، ذلك أن هذا الانتماء يشكل، إلى جانب ثقافة المجموعة الإثنية، الرافعة المهيئة والمتاحة أمام الذين يقودون عملية التنظيم الإثني. وفي هذه العملية تنشأ أو تتجدد هويات محلية تتمظهر في مقولات من قبيل «حيي» «طائفتي»، «مدينتي» «مدرستي»، «بيئتي». هذه الهويات تُعبر عن ذاتها في حدود المألوف والمعروف، وهي تتناقض مع خطوات العولمة، التي ترمز إلى المجهول. وبهذه الطريقة تصنع الطوائف والجماعات مغزى جديداً لتاريخها. فهي تحمل في ثناياها رؤيا لهيكل اجتماعي وطبقي يختلف عن الهيكل الحالي، ويتساوق مع تطلعاتها نحو الاعتراف بها (Castells, 1997).

التحشيد السياسي لأفراد المجموعة الإثنية يمكن أن يتم أيضاً في المجال المؤسسي عن طريق تعبئة وتجنيد أعضاء المجموعة في سلوك موحد خلال الانتخابات. وكقاعدة فإن الناخب يميل للتصويت إلى حزب أو مرشح ينتمي إلى مجموعته الإثنية، لا سيما عندما يتعهد الحزب أو المرشح الإثنيين بمنح امتيازات لأبناء هذه المجموعة، وبتوفير وظائف لهم في الجهاز الحكومي وبالحفاظ على قنوات اتصال مفتوحة معهم. بناءً على هذا الادعاء تَشكَّلَ «نموذج التصويت الجماعي الموحد» (group homogenety Voting model). ويفترض هذا النموذج أن المصوتين الذين ينتمون إلى مجموعة إثنية معينة يميلون للتصويت إلى حزب أو مرشح من نفس المجموعة الإثنية، خصوصاً إذا كانت هذه مجموعة صغيرة نسبة إلى بقية السكان، وإذا كانت متميزة من النواحي المكانية والثقافية والاجتماعية عن هؤلاء السكان. وبمقدار وبمقدور ما تكون هوية المجموعة الإثنية مُصانة بحرص شديد، وتكون المجموعة محتفظة بمؤسساتها الدينية والثقافية، فإن فرصة التصويت الجماعي الموحد تزداد في هذه الحالة. لكن عندما يكون أعضاء المجموعة الإثنية يمرون بعملية ذوبان في المجتمع خارج نطاق المجموعة الإثنية، فإن فرصة التصويت الجماعي الموحد تقلّ. على الرغم من أن التعريف الإثني يبقى بوجه عام قاعدة سهلة ومتاحة لتشخيص المجموعة وحشد صفوفها (Landa, Copelano and Grofman, 1995).

قبل أن نتحول للبحث في تطبيقات وتجليات هذه الجوانب النظرية فيما يتعلق بحالة الشرقيين في بلدات التطوير، سنرسم بداية ملامح الإطار السياسي ـ التاريخي الذي تنشأ فيه طبقات إثنية، والذي يتلاءم في رأينا مع الحالة الإسرائيلية.

مجتمع المستوطنين ونشوء الطبقات الإثنية

انصبَّ مؤلف ستاسيوليس ويوڤال ديڤيس (Stasiulis and Yuval - Davis, 1995) على البحث في ظاهرة مجتمعات المستوطنين، حيث قام بتعريف هذه المجتمعات كاشفاً الديناميكية الثلاثية التي تدور فيها. ووفقاً لهذا التعريف فإن مجتمعات المستوطنين هي المجتمعات التي تضم أوروبيين ممن استوطنوا خارج أوروبا، وواصلوا فرض هيمنتهم على السكان الأصليين بواسطة مشروع اضفاء الصبغة الإثنية («الأَثننة») على المحيط الجغرافي أو المكان والذي يعني بالنسبة للمجموعة الأوروبية بناء أمة ودولة. ولأجل دفع مشروع بناء الأمة والدولة قدماً، «يستورد» المستوطنون مهاجرين يشبهونهم بعض الشيء، ويقوم المستوطنون عن طريق سياسة، تولد نوعاً من آليات وأجهزة «الغربلة» بالتمييز بين مهاجرين مرغوبين وآخرين غير مرغوبين. وينخرط المهاجرون في المجتمع في إطار مكانة دون وأقل من تلك التي يتمتع بها أعضاء المجموعة المهيمنة ـ المستوطنة، لكن المكانة التي يحتلها المهاجرون تكون أعلى من مكانة السكان الأصليين الذين يتم اقصاؤهم خارج نطاق تعريف الأمة الجديدة!.

وبغية دفع مشروع أَثْنَنة المكان قدماً، يؤدي المهاجرون بصورة عامة ثلاث وظائف رئيسية: توفير قوة عمل رخيصة تحل مكان السكان الأصليين؛ الاستيطان في الضواحي أو الأرياف؛ ومن خلال الاستيطان في الأرياف، مراقبة السكان الأصليين وأراضيهم. هذه السياسة تؤدي في النتيجة إلى صيانة سلطة وزعامة المجموعة المهيمنة ـ الأوروبية (المتماثلة في الغالب مع «الدولة»)، وذلك عن طريق إبعاد المهاجرين عن مراكز المال والنفوذ وحصرهم في مساحات ومواقع هامشية. في الوقت ذاته يُستغل المهاجرون من أجل دفع وتحقيق مشروع قومي مهم ـ الاستيطان ـ وهو ما يمنحهم إحساساً بالانتماء إلى أمة. ورغم كل ذلك، يبقى هؤلاء المهاجرون على هامش إطار الأمة أو القومية، في حين يتم اقصاء السكان الأصليين خارج هذا الإطار كلياً (Stasiulis and - Yaval - Davis, 1995). وتحول عمليات التهميش ـ التعميمية المهاجرين إلى مجموعة إثنية تحتل في الغالب موقعاً اقتصادياً متدنياً، وإن ليس متدنياً إلى حد الموقع الذي يحتله السكان الأصليون. وبهذه الطريقة تتحول مجموعة المهاجرين إلى «طبقة إثنية»، بمعنى مجموعة إثنية تتميز بمكانة اقتصادية متدنية.

وهناك تفسير آخر مكمل للأول، يرى في اقامة مدن التطوير وسيلة لجأت إليها المجموعة الهيمنة الإشكنازية بهدف دفع مشروع بناء الأمة والدولة قدماً. بمعنى أنه تم عن طريق تحويل اليهود الشرقيين الى قوة استيطان، لتحقيق المصالح الاقليمية للمجموعة الهيمنة، حيث ساهمت قوة الاستيطان هذه في خلق أغلبية يهودية في المناطق التي كانت تضم أغلبية عربية

اليهود الشرقيون في مدن التطوير:

نشوء الطبقة الإثنية

عند قيام الدولة، وفي السنوات الأولى التي تلت قيامها، بدأت أعداد كبيرة من المهاجرين بالتوافد من كل أماكن الشتات اليهودي على اختلاف تلاوينه وأطيافه الثقافية. أعداد المهاجرين الكبيرة وتنوعهم الثقافي، استوجبا من صانعي السياسة في تلك الأيام، بزعامة داڤيد بن غوريون، انتهاج سياسة استيعاب سريعة ومثالية (آيزنشتات ١٩٦٧). وقد وجدت سياسة استيعاب المهاجرين تعبيراً لها في تنفيذ فكرة «التوزيع السكاني» و «دمج الشتات». سياسة التوزيع السكاني التي مثلت خلاصة مشروع تهويد البلاد، تجسدت في خطة قطرية عرفت باسم «خطة شارون» (١٩٥١)، والتي صممها المُخطط آرييه شارون، رئيس قسم التخطيط في مكتب رئيس الحكومة خلال سنوات ١٩٤٨ – ١٩٥٢.

وقد استهدفت الخطة تنظيم الهيكل المديني لدولة اسرائيل، بما يتيح استيعاب ٢,٥ مليون نسمة. وحددت الخطة الهيكل الاستيطاني «المثالي» كهرم يضم خمسة أشكال استيطانية رئيسية تقيم فيما بينها صلات هرمية. ومن ضمن أشكال الاستيطان المهيمنة التي لم تتوفر للنظام الاستيطاني قبل قيام الدولة، كانت هناك مستوطنات ومراكز مدينية بحجم متوسط يستوعب ما بين ٦٠٠٠ و ٦٠,٠٠٠ نسمة (شارون، ١٩٥١، Troon, 1994). هذه المستوطنات سميت لاحقاً «بلدات تطوير» ومن ثم «مدن تطوير».

اقامة مدن التطوير، غدت وسيلة رئيسية لتجسيد سياسة التوزيع السكاني في اسرائيل ولتحقيق أغلبية يهودية في مناطق الجليل والنقب. ففي الفترة الواقعة بين عامي ١٩٤٨ و ١٩٦٣ أُقيمت نحو ٣٠ بلدة تطوير على هيئة مراكز مدينية بحجم متوسط، وقد كرست هذه توزيع السكان بصورة عملية. معظم بلدات التطوير هذه شُيِّدت بعيداً عن المراكز العمرانية في الدولة الاسرائيلية. وكانت إقامة هذه البلدات سهلة نسبياً، بحكم أن الدولة استطاعت أن توجه إليها مهاجرين جدداً من دون أن تشاورهم في ذلك (يفتاحيل وصفدية ١٩٩٩، شيلي ـ نيومان ١٩٩٦) وذلك لكون المهاجرين كانوا يفتقدون إلى رأس المال الخاص ولا توجد لهم علاقات مع أشخاص قدماء في البلاد، وبذلك كانوا خاضعين لرحمة الدولة المستوعبة لهم (ليفشيتس ١٩٩٠). وقد وُجه أو أرسل بصورة أساسية للاستيطان في هذه البلدات مهاجرون من دول إسلامية، أطلق عليهم في وقت لاحق «شرقيون»، اضافة الى أعداد قليلة من المهاجرين القادمين من دول أوروبية والذين أطلق عليهم «اشكناز». غير أن غالبية الاشكناز سرعان ما شقوا طريقهم عائدين إلى المركز (إلى المدن الكبيرة) في حين ظل السكان الشرقيون وحدهم تقريباً في بلدات التطوير. وهكذا، نشأ في ما يشبه المفارقة، وضع غدت فيه فكرة «التوزيع السكاني» تقف في تعارض مع فكرة «دمج الشتات» وهذا لأنه لم يبق في بلدات ومدن التطوير، كما أسلفنا، سوى المهاجرين الشرقيين بشكل أساسي.. ولقد عانى هؤلاء المهاجرون على مرّ سنوات طويلة من تهميش اجتماعي وسياسي وثقافي، لكنهم عانوا في المقابل أيضاً من تخلف وترد اقتصادي. ويكمن مصدر هذا التخلف في خلق مظهر أو وضع صناعي متشابه في جميع بلدات التطوير من حيث مستوى التصنيع وتنوعه والذي اتسم بعدم الاستقرار، الأمر الذي فرض على العمال أجراً منخفضاً وحالة من انعدام الاستقرار في العمل (رازين، ١٩٩١، غوردوس وعييني، ١٩٨٠، غوردوس وكركوبر ١٩٧٦). لا ريب في أن نشوء بلدات مختلفة ومتميزة عن بقية المجتمع الإسرائيلي في أصول وعمل (أشغال) سكانها، فضلاً عن التمايز المكاني والاجتماعي والثقافي، وأفضى إلى تكون شعور بالغبن والاجحاف. هذا الشعور ارتكز من ضمن ما ارتكز إليه، إلى النظرة الجاحدة والمترفعة من جانب المؤسسة الرسمية، والى الوصاية التي مارستها تجاه السكان الشرقيين القاطنين في هذه البلدات، وكذلك تجاه خصائصهم وسماتهم الثقافية (سموحة، ١٩٨٤).

وقد طرح هذا الوضع التهميشي تفسيرات ومسوغات نظرية بديلة لإقامة مدن التطوير. أحد هذه التفسيرات، والذي يستند إلى

نظريات ماركسية جديدة، يرى في اليهود الشرقيين وفي توطينهم في بلدات عملية زُجَّ اليهود الشرقيون فيها من جانب أصحاب رؤوس الأموال الإشكناز ليكونوا (أي اليهود الشرقيين) قوة عمل رخيصة في الاقتصاد الاسرائيلي النامي (سابيرسكي وشوشان، ١٩٨٥). وهناك تفسير آخر مكمل للأول، يرى في اقامة مدن التطوير وسيلة لجأت إليها المجموعة المهيمنة الإشكنازية بهدف دفع مشروع بناء الأمة والدولة قدماً. بمعنى أنه تم عن طريق تحويل اليهود الشرقيين الى قوة استيطان، لتحقيق المصالح الاقليمية للمجموعة المهيمنة، حيث ساهمت قوة الاستيطان هذه في خلق أغلبية يهودية في المناطق التي كانت تضم أغلبية عربية. في المقابل، حافظت المجموعة الإشكنازية المهيمنة، من خلال اقصاء اليهود الشرقيين عن مراكز المال والنفوذ على تفوقها الطبقي ازاء اليهود الشرقيين والفلسطينيين (Yiftachel and Meir, 1998).

هذا التفسير ينبثق عن الافتراض القائل: إن دولة اسرائيل هي مجتمع مستوطنين، وان المجموعة المهيمنة في هذا المجتمع تتألف في غالبيتها من إشكناز (غربيين) استوطنوا في المنطقة قبل قيام الدولة، في حين ان مجموعة السكان الأصليين هم الفلسطينيون، والمجموعة المهاجرة تتألف في غالبيتها من يهود شرقيين هاجروا إلى اسرائيل خلال العقد الأول لاستقلالها (Abdo and Yaval - Davis, 1995). ثمة تفسير مكثف أكثر لتعريف المجتمع الإسرائيلي ورد في الادعاء القائل ان اسرائيل هي «إثنوقراطيا ـ استيطانية» (Settling ethnocracy) (Yiftachel, 2000). بمعنى مجتمع استيطاني يعمل من أجل تحقيق سيطرته بواسطة مشاريع استيطانية وبناء أمة ودولة. وتتحدد حقوق وامكانات السكان في مثل هذا المجتمع بناءً على مبدأ إثني، تحتكر المجموعة المهيمنة بمقتضاه لنفسها، جهاز الدولة ورموزها. هذا الوضع يترك أثره على أنماط احتجاج اليهود الشرقيين في مدن التطوير.

احتجاج الطبقة الإثنية الشرقية في مدن التطوير

يشكل الاحتجاج الشعبي، الذي يشمل جميع مظاهر عدم الرضى على الصعيد العام، وبصورة خاصة تجاه الدولة وأجهزتها، العنصر الأول في تحليل الاحتجاج «الشرقي» في مدن التطوير. المعطيات الواردة في هذا السياق جُمعت من أربع صحف، صحيفتان قطريتان («هآرتس» و «معاريف») وصحيفتان محليتان («كول هاتسفون» و «شيبع»). وتغطي هذه المعطيات الفترة الممتدة من العام ١٩٦٠ الى العام ١٩٩٥، علماً أن المعطيات المتعلقة بالاحتجاجات حولت الى رسم بياني رقمي وفقاً لعدد المشاركين في الاحتجاج، ومدة الاحتجاج، وتواجد أو عدم تواجد أعضاء كنيست في النشاط الاحتجاجي، وحجم الضرر الذي لحق بالممتلكات والأرواح، وطريقة أو شكل التغطية الإعلامية للاحتجاج (على مستوى قطري أو على مستوى محلي)[٢].

خلال الفترة موضع البحث سجل وقوع ٣٤٥ حادث احتجاج في مدن التطوير، بمعدل ٩,٦ حادث احتجاج في السنة (أنظر الجدول رقم ١). وباستثناء سنوات معينة (١٩٨٩) فقد كانت معظم الاحتجاجات مستقرة من حيث شدتها وغياب طابع العنف عنها.

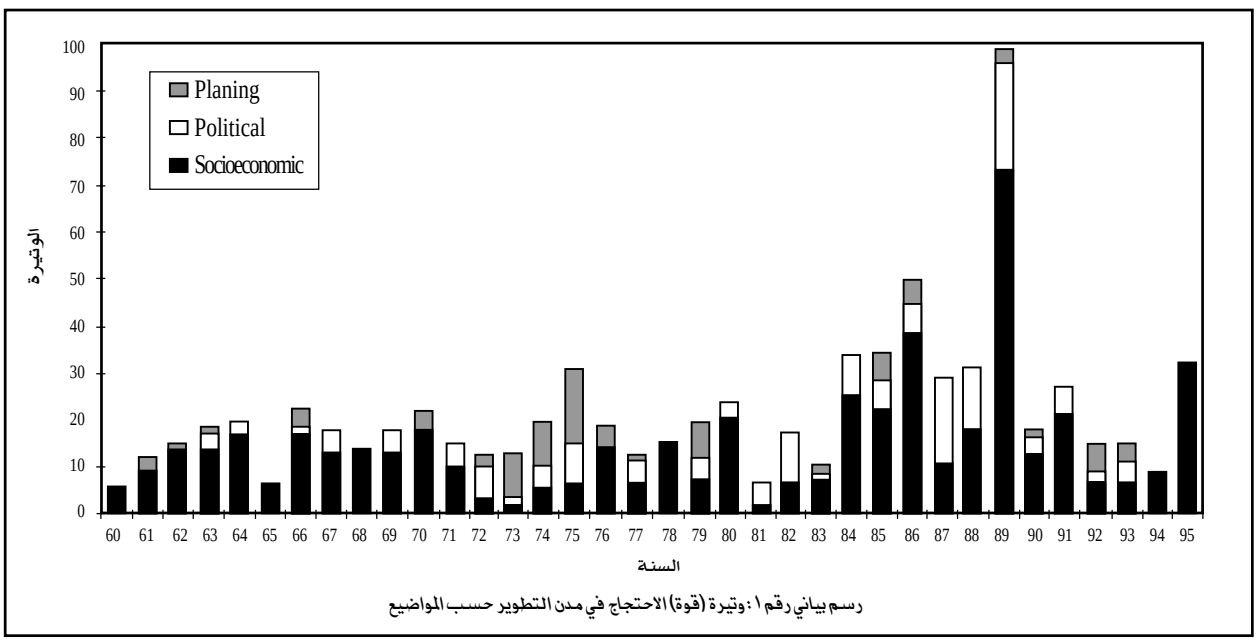

رسم بياني رقم ١: وتيرة (قوة) الاحتجاج في مدن التطوير حسب المواضيع

وكانت هذه الاحتجاجات منخفضة في قوتها ووتيرتها أكثر من احتجاجات الحريديم واحتجاجات الفلسطينيين مواطني الدولة، أو من احتجاجات المستوطنين في الفترة المقابلة (Yiftachel, 1997). حتى في فترة السبعينيات التي اشتدت فيها احتجاجات الجمهور الإسرائيلي، ظل احتجاج مدن التطوير ضعيفاً ودون معدل احتجاجات المجتمع في اسرائيل[٣]. هذه الحقيقة مرتبطة بهوية سكان مدن التطوير، باعتبارهم مهاجرين، في مجتمع مستوطنين، يسعون الى الاندماج داخل المجموع الإثني ـ القومي. ولعل في تفحص مواضيع وقضايا الاحتجاج ما يؤكد على هذا الادعاء.

وتشير مواضيع الاحتجاج بدورها أيضاً الى الرغبة في الاندماج، مع الاعراب عن الرفض للمعاملة المجحفة، ولا سيما في المجال الاقتصادي. وقد تم فرز وتصنيف الاحتجاجات تبعاً للمواضيع التي تناولتها أو طرحت خلالها. وعلى سبيل المثال، فقد اشتمل الصنف الاجتماعي ـ الاقتصادي أنشطة احتجاج في مواضيع توزيع الخدمات، والبطالة، والأجور وميزانيات السلطات المحلية وموقع الخدمات الاجتماعية. وشمل الصنف السياسي أنشطة احتجاج في مواضيع توزيع القوة والتمثيل السياسي والتنظيم السياسي على المستوى البلدي والمديني. فيما شمل الصنف التخطيطي (planning) مواضيع التطوير والبنى التحتية واستخدام الأراضي والسكن.

المواضيع التي أثيرت في الاحتجاج الشعبي في مدن التطوير كانت محدودة للغاية، خاصة بالمقارنة مع احتجاجات قطاعات أخرى في المجتمع الإسرائيلي. ويظهر البحث بصورة واضحة ميل أنشطة الاحتجاج في مدن التطوير إلى التركيز على مواضيع اقتصادية بشكل عام، وعلى مواضيع التشغيل والأجور في شكل خاص. فقد انصب ٦٢٪ من أنشطة (حوادث) الاحتجاج على مواضيع اقتصادية، و ٢٢٪ على مواضيع سياسية، و ١١٪ على مواضيع التخطيط والتنظيم، وصنف ٥٪ تحت مفهوم «أخرى» وهي لا تظهر في الجدول رقم ١. ومن المهم الاشارة الى أن الاحتجاج حول مواضيع سياسية وتخطيطية استهدف مواضيع ذات طابع أيديولوجي تثير تساؤلات تتعلق بالهوية. ولعل قلة حالات الاحتجاج حول مواضيع أيديولوجية يؤكد أكثر من أي شيء آخر على كون اليهود الشرقيين في مدن التطوير طبقة إثنية مهاجرة، إذ إنهم بهذه الصفة لا يَتَحدُّونَ مسلمات قومية، ناهيكم عن أن مثل هذا الاحتجاج لا ينطوي على دعوة لاجراء تغيير بنيوي في المجتمع الإسرائيلي.

هذا التحليل يطرح عدة نقاط مهمة: أولها، ان الاحتجاج كان قائماً وموجوداً في مدن التطوير على مدى سنوات عديدة ومتواصلة، إلاّ أن قوة هذا الاحتجاج كانت منخفضة بالمقارنة مع احتجاجات قطاعات أخرى في المجتمع الإسرائيلي. معظم هذه الاحتجاجات (احتجاجات اليهود الشرقيين) لم تنظم من جانب مدينة تطوير واحدة، وانما نظمت على المستوى القطري (على مستوى الدولة) وذلك من جانب هيئة رؤساء بلديات مدن التطوير بصورة عامة، وكرد فعل في الغالب، على تغييرات في السياسة وفي الشروط والامتيازات الاقتصادية الممنوحة لمدن التطوير. اضافة الى ذلك فإن الاحتجاجات لم تطرح تقريباً مواضيع وقضايا قومية (لها ارتباط غير مباشر بمدن التطوير) مثل قضية الاستيطان في الضفة الغربية وقطاع غزة، أو موضوع المستوطنات الطائفية («المناطير») في الجليل والنقب على الرغم من حقيقة أن هذين المشروعين الاستيطانيين جاءا الى حد ما على حساب مدن التطوير، سواء من ناحية تخصيص الميزانيات أو من ناحية ديمغرافية. كذلك لم تطرح تقريباً في احتجاجات اليهود الشرقيين في مدن التطوير مواضيع ذات صلة بعلاقات الاشكناز (الغربيين) والشرقيين وبمسائل الهوية. وبعبارة أخرى فقد تحاشت هذه الاحتجاجات التصدي لقضايا خلافية، تنطوي على مسائل أيديولوجية ساهمت في اقامة وتأسيس الأمة اليهودية ـ الإسرائيلية في الحيز الاسرائيلي/ الفلسطيني. لكن هذا النموذج ـ النمط ـ أخذ يتغيّر منذ أواسط التسعينيات، عقب قدوم «الروس» إلى مدن التطوير (ونقصد بـ «الروس» المهاجرون من الاتحاد السوفييتي السابق، لكننا آثرنا استخدام هذا التعبير لأنه كُرس في اللغة اليومية الدارجة وكذلك للتسهيل على سلاسة القراءة وليس لأي اعتبار آخر).

هناك نمط آخر لاحتجاج السكان في مدن التطوير وهو الاحتجاج السياسي الذي ظهر في أعقاب التهديد والخطر الذي شكّله «الروس» على صبغة المكان ـ أي مدينة أو مدن التطوير. وقد بدأ هذا الاحتجاج في النصف الثاني من عقد التسعينيات، ولذلك فإن مظاهره أو تجلياته لا تظهر في توثيق قوة الاحتجاج.

لماذا تجنب السكان في مدن التطوير إذاً إثارة قضايا خلافية؟ ولماذا لم تنشأ في مدن التطوير حركة معارضة منظمة؟! الاجابة على هذه الأسئلة المهمة تكمن في المأزق الذي وقع فيه سكان هذه المدن بحكم موقعهم في إطار مجتمع المستوطنين الاسرائيلي. فهذا الإطار يؤكد كما هو معروف، تفوق الإشكناز في قضايا السيطرة السياسية والسيطرة على مصادر رأس المال في المجتمع، ويخلق علاقة تبعية بين الطبقة الإثنية الشرقية والمركز الإشكنازي. من هنا يجب علينا أن ننظر إلى مواضيع الاحتجاج ليس بالمنظور الضيق للاحتجاج ودوافعه، وإنما في سياق أوسع وأشمل، مرتبط في أساسه وجوهره بنشوء مجتمع مجزأ ومشرذم من نواحٍ ومفاهيم طبقية وإثنية. فهذا المجتمع هو حصيلة بناء الزعامة الصهيونية المتنفذة، التي تُبهِّتُ أية محاولة للطعن في شرعيتها، ولا تبقي مخرجاً سوى توجيه الاحتجاج

يهود شرقيون مهاجرون الى البلاد مطلع الخمسينيات

نحو قنوات احتجاج على التمييز والاجحاف في توزيع الموارد المادية.

هناك نمط آخر لاحتجاج السكان في مدن التطوير وهو الاحتجاج السياسي الذي ظهر في أعقاب التهديد والخطر الذي شكّله «الروس» على صبغة المكان - أي مدينة أو مدن التطوير. وقد بدأ هذا الاحتجاج في النصف الثاني من عقد التسعينيات، ولذلك فإن مظاهره أو تجلياته لا تظهر في توثيق قوة الاحتجاج.

موجة الهجرة في التسعينيات

ضمت موجة الهجرة من الاتحاد السوفييتي السابق إلى اسرائيل خلال الفترة الواقعة بين عامي ١٩٩٠ و ١٩٩٧ حوالي ٦٨٥ الف مهاجر (وفقاً لمعطيات مكتب الاحصاء المركزي ١٩٩٨). ووجدت «هوروبيتش» أن معظم «الروس»، وعلى غرار موجات الهجرة السابقة (من الاتحاد السوفييتي)، لم يأتوا إلى اسرائيل لاعتبارات ودوافع أيديولوجية مرتبطة بالصهيونية، وانما لاعتبارات عملية تتعلق بالأمن وتحسين نوعية المعيشة. ووفقاً لـ «هوروبيتش» فإن المفاهيم الاقتصادية والاجتماعية لهولاء المهاجرين تنبع من العملية الاشتراكية التي مروا بها في ظل النظام الشيوعي، وكذلك جراء تعرضهم من جهة أخرى لتأثير ثقافة الغرب بعد انهيار الاتحاد السوفييتي (هوروبيتش ١٩٩٦).

وفي اسرائيل، جرى استيعاب «الروس» في مجتمع أقل تمسكاً بالروح الجماعية التي سادت في الخمسينيات، كما أن اقتصاد السوق في هذا المجتمع كان (في فترة استيعاب «الروس») أقوى مما كان عليه في فترة الخمسينيات، في حين غدا وزن التخطيط المركزي أقل، وصارت النزعة الفردية تحتل وزناً كبيراً في الحياة الاجتماعية والثقافية في اسرائيل، ما يُبهِّتُ التطلعات نحو الدمج الاجتماعي والثقافي، ويبقي متسعاً لدخول قيم مختلفة، لكن ليست مناقضة، عن القيم الأساسية للأيديولوجية الصهيونية (كيمرلينغ، ١٩٩٨).

هذه الأسباب، مضافاً إليها الصعوبات في استيعاب موجة هجرة كبيرة، قضت على أهمية الاستيعاب الثقافي، بمعنى محاولة إحلال ثقافة قومية واحدة. وقد أوليت، عوضاً عن ذلك، أهمية لاستيعاب المهاجرين في ميادين التشغيل والسكن. احد تجليات أهمية الاستيعاب في المجالين المذكورين، انبثق تلقائياً عن واقع اتباع مسار «الاستيعاب المباشر»، والذي يحصل بموجبه المهاجر من الدولة على مجموعة من الامتيازات والمساعدات المالية لفترة محدودة، ويحق للمهاجر أن يتصرف بهذه المساعدات بالشكل الذي يرتأيه في شتى مناحي ومجالات الحياة، ومن ضمن ذلك في مجال السكن واختيار مكان السكن (كوهين، ٩٥٥٠). في ظل هذا الوضع، فإن قوى السوق هي التي تحدد التوزيع المكاني - الجغرافي لموجة الهجرة، في حين أن تدخل الحكومة يتم في شكل أساسي في موضوع السكن، ذلك لأن معظم مشاريع البناء الحكومية تتم في مناطق الريف، وخصوصاً في مدن التطوير التي يتوفر فيها للدولة أوسع احتياطي من الأراضي المخصصة لأغراض البناء (ليشم، ١٩٩٣). لم يكن لمدن التطوير أفضليات في مجال التشغيل، إلا أنها كانت تمتلك أفضليات في مجال السكن. فأسعار الشقق السكنية المتدنية، ومخزون الشقق الشاغرة (كركوبر وشتيرن ١٩٩٢)، وتوجيه المهاجرين الى شقق بملكية عامة أو حكومية في مدن التطوير (Tzfadia, 2000) هذه العوامل مجتمعة أتاحت لغاية العام ١٩٩٥ استيعاب نحو ١٣٠ ألف مهاجر «روسي» في مدن التطوير (مكتب الاحصاء المركزي، ١٩٩٨).

لكنه ظهرَ في مدن التطوير مركز قيادي مزدوج، فهناك من جهة قيادة محلية - بلدية ميزت مدن التطوير قبل الانتخابات للسلطات المحلية، وقد تمتع الشرقيون في ظلها بتمثيل واسع في الهيئات المقررة في مستقبل المدينة، في حين لم يحظ «الروس» بأي تمثيل تقريباً (في انتخابات السلطات المحلية التي جرت في العام ١٩٩٣ حصل «الروس» على ٠,٧ في المئة من مجموع مقاعد المجالس، على الرغم من انهم كانوا يشكلون في ذلك الحين في عدد من مدن التطوير أكثر من ٣٠ في المئة من مجموع السكان).

وقد أدت اضافة هذه الاعداد السكانية الى مدن التطوير ليس فقط الى زيادة تعداد السكان فيها، بل وأدت ايضاً الى تغيير التركيبة الإثنية ـ العرقية لهذه المدن. غالبية «الروس» يتجمعون في أحياء جديدة في مدن التطوير، تحولت الى مناطق متميزة عن الأحياء القديمة، وتشكل أحياناً «مدينة أخرى» داخل المدن القائمة (ليفشيتس ١٩٩٧).

التمايز المكاني ـ البيئي لـ «الروس» وقلة خبرة الجهات التي تشرف على عملية الاستيعاب في بلورة ثقافتهم أفضيا إلى ترك القرارات المتعلقة بصيانة الثقافة في يد المهاجرين أنفسهم. وهكذا أخذ يتطور في صفوف هؤلاء خطاباً يتناول مسائل «غيتو» في مواجهة الذوبان، ومواصلة صيانة الثقافة التي جلبوها معهم، أو تنحية الخصائص المتميزة في ثقافتهم وسط تشرب وتمثل قيم محلية (ليسك ١٩٩٠). من ناحية عملية، يواصل المهاجرون ادارة نشاطات ثقافية متشعبة باللغة الروسية، مثل المسارح الروسية وأبرزها مسرح «غيشر» كما وتصدر أكثر من عشرين صحيفة باللغة الروسية وهناك كتاب لا يزالون يكتبون بالروسية (هوروبيتش ١٩٩٦). لقد أبدى المهاجرون من ناحيتهم استعداداً للاندماج في المجتمع الإسرائيلي وسط الحفاظ على تميزهم الجماعي، على الرغم من أن الحديث لا يدور عن تطوير أنماط انعزال مطلقة أو اندماج وذوبان مطلقين (بن رفائيل وآخرون ١٩٩٤).

نمط أو نموذج التمايز ـ الذوبان الذي تبناه المهاجرون – ساهم كثيراً في خلق مفهوم اجتماعي مميز: «الروس». صحيح أن غالبية المهاجرين أتوا من ثقافات ضحلة مختلفة، بعضهم من آسيا والبعض الآخر من أوروبا، غير أن غالبيتهم الساحقة يتحدثون باللغة الروسية ويميلون إلى نسب أنفسهم إلى المفهوم أو التحديد المذكور (الروس)، والأهم أنهم صُنِّفوا واعتبروا على هذا النحو في نظر المجتمع الإسرائيلي. وبهذه الطريقة نشأت الحدود الإثنية والثقافية حول الثقافة الروسية، والتي أُسندت عبر إقامة حزب مهاجرين ذي صبغة إثنية واضحة، وهو حزب «يسرائيل بعليا». إن اقامة هذا الحزب والنجاح الذي حققه في الانتخابات القطرية (البرلمانية) لهما دليل واضح على النجاح الكبير لـ «الروس» في امتلاك قوة كوحدة جماعية متميزة. كما ويشكل ذلك دليلاً على نجاحهم في تحويل عددهم وخبرتهم التنظيمية الى قوة سياسية تتيح لهم الحصول على أقصى الموارد والميزانيات، وبضمن ذلك في سبيل صيانة الأسوار الإثنية (كيمرلينغ ١٩٩٨).

اجتماع المفهومين أو التصنيفين الاجتماعيين المتمايزين

«الروس» واليهود الشرقيون ـ في مدن التطوير، سرعان ما وَلَّدَ تنافساً بين الجانبين على الموارد الاقتصادية التي تعاني أصلاً من شح ونقص شديدين. وقد تدعّمَ هذا التنافس بمشاعر الاجحاف النسبي التي عمت لدى اليهود الشرقيين ازاء «سَلَّة الاستيعاب» التي منحت للمهاجرين الجدد والامتيازات التي حصلوا عليها في مجال السكن (احياء جديدة) والمساعدة في ايجاد وتوفير أماكن عمل، اضافة الى الشعور بأن نظرة المجتمع الإسرائيلي تجاه الثقافة الروسية تتسم بالتسامح مقارنة بالمعاملة التي تلقاها اليهود الشرقيون عند قدومهم الى اسرائيل. ويقول الشرقيون إن «سلة الاستيعاب» والامتيازات في مجال السكن التي منحت للمهاجرين الجدد تفوق بكثير الموارد التي يمكن لهم كمهاجرين (شرقيين) قدماً تحصيلها من الدولة. المورد الأول الذي تنافست عليه المجموعتان تمثل في خدمات الرفاه الاجتماعي التي تُزودها السلطة المحلية. وكان مسار الاستيعاب المباشر قد وزع صلاحيات الاستيعاب التي كانت في الماضي من اختصاص السلطة المركزية، حيث ألقى بالجزء الأكبر من مهمة ومسؤولية الاستيعاب على عاتق السلطات المحلية، ومن ضمن ذلك تزويد خدمات الرفاه للمهاجرين الجدد. من هنا أفضت الفجوة بين الطلب على خدمات الرفاه وعرض هذه الخدمات الى تنافس على هذا المورد منذ مراحل الاستيعاب الأولية (كوهين ١٩٩٠). وفي وقت لاحق تنافس اليهود الشرقيون و «الروس» على مورد العمل

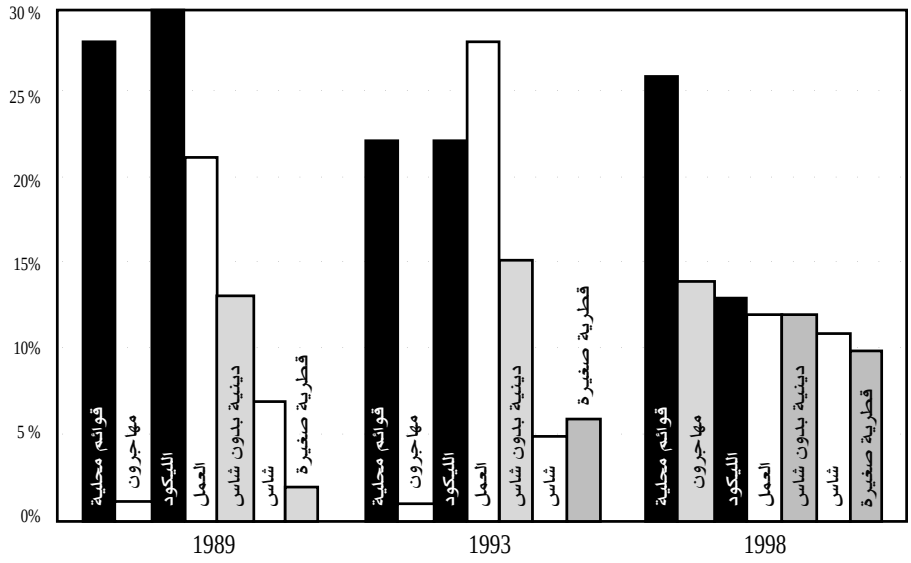

رسم بياني رقم ٢: مقارنة نتائج التصويت في الانتخابات للسلطات المحلية في مدن التطوير.

الذي يوجد فيه هو الاخر نقص في مدن التطوير (ليفشيتس، ١٩٩٧). هذه التنافسات بينت للمجموعات الإثنية المختلفة مدى أهمية السيطرة في المكان كوسيلة للحصول على موارد اقتصادية وحسب، بل وعلى موارد سياسية وثقافية أيضاً. وقد تجلى التنافس على السيطرة في المكان خلال انتخابات العام ١٩٩٨ للسلطات المحلية.وبغية تحديد حجم وأبعاد «التنافس على السيطرة في المكان» بين الشرقيين و«الروس»، لا يكفي بحث ومناقشة أنماط التصويت وحسب، وإنما ينبغي أيضاً تناول المناخ الذي ساد في مدن التطوير قبل وبعد الانتخابات. لكننا سنكرس مستهل البحث في هذا الموضوع باجراء مقارنة بين نتائج الانتخابات للسلطات المحلية في مدن التطوير في أعوام ١٩٨٩ و ١٩٩٣ ونتائج الانتخابات التي جرت في العام ١٩٩٨. المعطيات التي اعتمدت لاجراء هذه المقارنة جُمعت من سلسلة تقارير خاصة نشرها مكتب الاحصاء المركزي (١٩٩٠، ١٩٩٤، ١٩٩٩). بعد ذلك صنفت القوائم المختلفة ضمن الكتل التالية: العمل، الليكود، قوائم مهاجرين، قوائم محلية، قوائم قطرية صغيرة وقوائم دينية. الكتلة الأخيرة قُسِّمَت إلى «شاس» وإلى قوائم دينية بدون شاس. عدد أعضاء المجلس المحلي الذي حصلت عليه كل كتلة سُجل وحول إلى نسب مئوية. بعد ذلك سيتمحور البحث حول النزاعات والصراعات بين الشرقيين و«الروس» والتي رافقت معركة الانتخابات في إثنتين من مدن التطوير: «أوفكيم» و «كريات غات». وقد استعنا لغرض وصف أجواء هذه الصراعات، بتقارير ومعطيات نشرت قبل وبعد الانتخابات في الصحيفتين المحليتين «مانشماع» التي توزع في كريات غات ومنطقة «لخيش»، و«عاليتون» التي توزع في بلدات «نتيفوت» و «أوفكيم» و«شدروت». كذلك أجرينا عدة لقاءات ومقابلات مع شخصيات ذات أهمية وتأثير في مجرى الحملات الانتخابية في أوفكيم وكريات غات.

نتائج الانتخابات للمجالس المحلية في مدن التطوير

شكلت نتائج انتخابات المجالس المحلية التي جرت في ١١ تشرين الثاني العام ١٩٩٨، تتويجاً لعدد من العمليات والمخاضات التي تعود بداياتها إلى أعوام الثمانينيات، لكننا سنتطرق في هذا الصدد فقط إلى عملية الهبوط في قوة ونفوذ الأحزاب الكبيرة، وذلك في مقابل عملية صعود وتنامي تمثيل القوائم الفئوية أو القوائم الشخصية والمحلية (ديسكين، ١٩٩٨). هذه العمليات تسم غالبية السلطات المحلية في اسرائيل، لكنها تبرز أكثر في مدن التطوير وذلك لأن الحدود بين القطاعات السكانية أكثر وضوحاً هنا، كما أن للمعرفة الشخصية بالمرشح وزناً وتأثيراً أكبر، ولو بحكم كونها مدناً صغيرة.

العمليات الأساسية التي حصلت في مدن التطوير تتمثل في (انظر رسم بياني رقم ٢): هبوط ملموس في تمثيل «الليكود» في المجالس المحلية، حيث بلغت نسبة هذا الهبوط في انتخابات العام ١٩٨٩، ٣٠٪، و ٢٢,٦٪ في انتخابات ١٩٩٣، و ١٣,٦٪ في انتخابات العام ١٩٩٨. في المقابل سجل أيضاً في انتخابات العام ١٩٩٨ هبوط ملموس في قوة حزب «العمل» لا سيما بالمقارنة مع

انتخابات العام ١٩٩٣، والتي سجل فيها حزب «العمل» للمرة الأولى منذ السبعينيات ارتفاعاً في قوته في مدن التطوير (Ben-zadok, 1993). في انتخابات العام ١٩٩٣ حصل حزب «العمل» على ٢٧,٩ في المئة من مقاعد المجلس، وفي انتخابات العام ١٩٩٨ حصل على ١٣,٨ في المئة. وفي مقابل ضعف وتراجع الأحزاب الرئيسية الكبيرة، طرأ ارتفاع طفيف على قوة القوائم المحلية في انتخابات العام ١٩٩٨ مقارنة مع انتخابات العام ١٩٩٣,[٤] في انتخابات العام ١٩٨٩ فازت القوائم المحلية بـ ٢٨,١ في المئة من مقاعد المجالس البلدية، وفي العام ١٩٩٣ فازت بـ٢٢,٣ في المئة، وفي انتخابات العام ١٩٩٨ فازت بـ٢٦,٢ في المئة. جدير بالإشارة ان القوائم المحلية أضحت تكتلاً مُهيمناً في المجالس المحلية، الأمر الذي يدل على ازدياد أهمية المكان وتقدمه على المنطلق أو الاعتبار السياسي– القومي أو القطري. مع ذلك، فإن هذا التكتل يعاني من تشرذم شديد، الأمر الذي يضعف من قوته. وإلى جانب صعود قوة القوائم المحلية، طرأ ارتفاع حاد وجلي على قوة كتلة المهاجرين التي احتلت ١٣,٩ في المئة من مجموع المقاعد في المجالس المحلية في مدن التطوير. هذا الإنجاز حوّل كتلة المهاجرين إلى ثالث أكبر كتلة بعد كتلة القوائم المحلية والقوائم الدينية. الحزب الرئيسي في هذه الكتلة هو حزب «يسرائيل بعليا»، وإلى جانبه قوائم محلية نافسته على أصوات المهاجرين، إضافة إلى أطر مشتركة ضمّت قدماء ومهاجرين، علماً ان هذه الأطر لم تحرز سوى نجاح ضئيل، ويسهم التماثل أو التجانس الكبير داخل كتلة المهاجرين في زيادة وتعزيز قوته، وهذا بخلاف تشرذم وتشتت القوى لدى القوائم المحلية، والتشرذم الجزئي لدى كتلة القوائم الدينية (شاس، أغودات يسرائيل، وباقي القوائم الدينية).

هذه التغييرات في توزيع القوى في المجالس المحلية، تتيح التعرف والوقوف على النزاع بين المهاجرين والقدماء؛ بين الشرقيين و«الروس». إنه نزاع بين مجموعات إثنية، وهو بهذه الصفة ذو وزن كبير في معركة الانتخابات المحلية (Pierannunzi and hutcheson, 1991; Legge, 1993).

وفيما عدا الجوانب المتعلقة بمشاعر الغبن النسبي والتنافس على الموارد، فإن جذور هذا النزاع مرتبطة بوجود هويتين مختلفتين في بقعة صغيرة ومعزولة. وبطبيعة الحال فإن تعدد الهويات وتعايشها في بقعة واحدة صغيرة ومنعزلة، هو الذي يُفرز سياسة الهوية، حيث يقر الأفراد والمجموعات باختلافهم وتمايزهم (Jackson and Pennose, 1993). أما الصراع على الهوية بين هذه المجموعات

وصول المهاجرين اليهود الى قرى التطوير في مطلع الخمسينيات

فما هو، من ناحية عملية، إلاّ صراع على النفوذ السياسي وعلى السيطرة على الموارد في المكان. وهو بهذه الصفة (أي الصراع) ينزع إلى الظهور والتجلّي في الأماكن التي تتوافر فيها أطر قيادية مركزية في العلاقات الاجتماعية، بمعنى أطر وهيئات تُعطى فيها الأولوية في شكل أساسي لتحقيق مصالح مجموعة واحدة.

لكنه ظهرَ في مدن التطوير مركز قيادي مزدوج، فهناك من جهة قيادة محلية – بلدية ميزت مدن التطوير قبل الانتخابات للسلطات المحلية، وقد تمتع الشرقيون في ظلها بتمثيل واسع في الهيئات المقررة في مستقبل المدينة، في حين لم يحظ «الروس» بأي تمثيل تقريباً (في انتخابات السلطات المحلية التي جرت في العام ١٩٩٣ حصل «الروس» على ٠,٧ في المئة من مجموع مقاعد المجالس، على الرغم من انهم كانوا يشكلون في ذلك الحين في عدد من مدن التطوير أكثر من ٣٠ في المئة من مجموع السكان). من جهة أخرى، وضمن رؤية أشمل، فإن مدن التطوير، وعلى مستوى العلاقات المتنفذة في المجتمع الإسرائيلي برمته، تقع كما أسلفنا، خارج الأطر القيادية المتنفذة وخارج مراكز القوى الاجتماعية في إسرائيل، ولذلك تجد سكان هذه المدن يحاولون فرض سلطتهم وزعامتهم على الأقل في البقع الجغرافية المصنفة بأنها «تخصهم».

وبناء عليه، فإن النزاعات بين القدماء والمهاجرين، والتي جاءت مصاحبة لمعركة الانتخابات في مدن التطوير، تعكس أيضاً كفاح الشرقيين للحفاظ على قوتهم في الإطار العام لعلاقات المركز «الضواحي في إسرائيل»، وإن كان لهذا الدافع وزن قليل بالمقارنة

قوة مدن التطوير تكمن، حسبما يعتقد سكانها الشرقيون، في قدرتها على تنمية وتطوير واقع سياسي شبه مستقل (Ben-Zadok, 1993) ويسعى كل من الشرقيين و«الروس» في ظل هذا الواقع، إلى تعزيز سيطرتهم على الوسائل والموارد العامة. لكن الشرقيين، وعلى

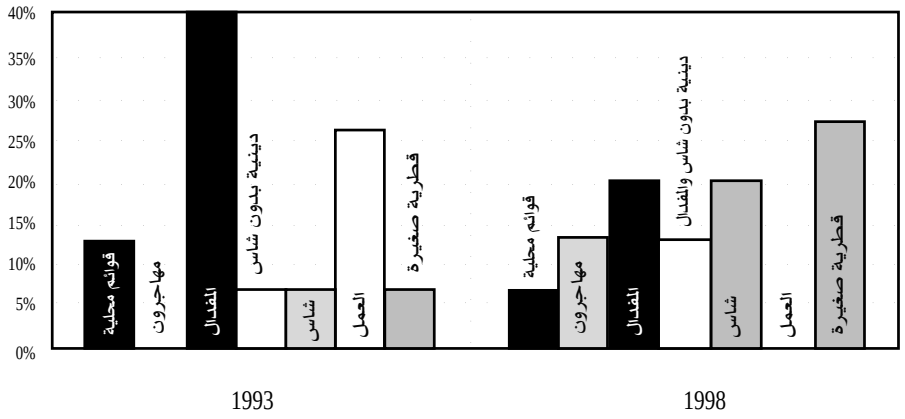

رسم بيان رقم ٣ : تركيبة المجلس في «أوفاكيم» بعد الانتخابات المحلية ،١٩٩٣، ١٩٩٨

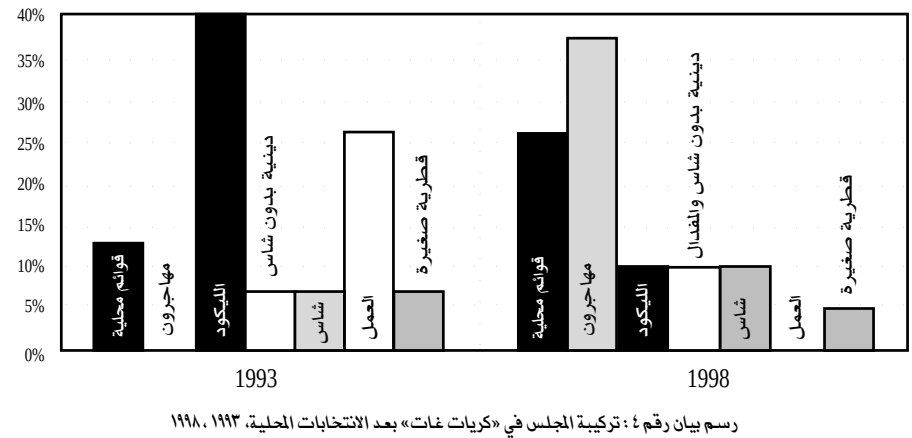

رسم بيان رقم ٤ : تركيبة المجلس في «كريات غات» بعد الانتخابات المحلية، ١٩٩٣، ١٩٩٨

مع دافع الذود عن الصبغة الثقافية للمكان، والرغبة في السيطرة على الموارد الاقتصادية والاجتماعية فيه، بغض النظر عن موقع مدن التطوير بالنسبة لمراكز القوى في إسرائيل.

قدماء ومهاجرون: كريات غات وأوفكيم

يشكل النزاع بين الشرقيين و«الروس» في مدن التطوير همزة الوصل بين تطلع الشرقيين للحفاظ على امتياز التمثيل في المجالس المحلية وبين معارضة «الروس» لهذا الامتياز. وفي هذا الإطار فإن

عكس «الروس»، يسعون إضافة لذلك، إلى حماية هويتهم الثقافية المرتبطة والمنتظمة حول مدن التطوير (Ben-Ari, and Bilu, 1987). وفي هذا الصدد يُنظر إلى السلطة المحلية على أنها تملك قدرة للذود عن الهوية المحلية وحمايتها، الأمر الذي يؤكد بالتالي أهمية السيطرة على هذه السلطة، ذلك لأن حماية الهوية الثقافية مرتبطة، حسبما أكد «كستليس»، ببقعة جغرافية محددة ومنظمة حول هذه الهوية (Castells , 1984). وتعود جذور الصراع بين الشرقيين والمهاجرين إلى الشعور بالإجحاف النسبي الذي يعتري الشرقيين في مدن التطوير.

وقد أجادت السيدة «حاڤا سولتانا» مواطنة «أوفاكيم» التي تترأس قائمة مشتركة لمهاجرين وقدماء في مجلس بلدية المدينة أطلق عليها «قدماء ومهاجرون – أمل أوفاكيم»، أجادت التعبير عن الشعور المذكور بقولها:

«إن التوتر بين المهاجرين الجدد والسكان القدماء هو نتاج وحصيلة إجحاف. فقد نال المهاجرون أكثر مما يستطيع السكان في أوفاكيم الحصول عليه.. الأمر الذي ولّد شعوراً بالمرارة، يعبّر عن نفسه في نظرة عداء (يكنها السكان القدماء) تجاه المهاجرين الجدد. ويزداد هذا الشعور تنامياً جراء كون أوفاكيم مدينة صغيرة وبالتالي يكون الاحتكاك فيها كبيراً بين الفئات السكانية.. إن حقيقة كون المهاجرين الجدد غرباء مختلفين، ليست هي التي ولّدت الإحباط والتوتر أو الصراع بين القدماء والمهاجرين الجدد».

(مقابلة مع السيدة حاڤاسولتانا في أوفاكيم بتاريخ ١٩٩٨/١٠/٢).

إضافة إلى ذلك، فإن حدّة الصراعات تتفاوت بين مدينة وأخرى تبعاً لعاملين رئيسيين: الوزن النسبي لمجموعة «الروس» ودرجة تنظيمهم في كل مدينة. ولأجل التدليل على الفوارق والتفاوتات في حدّة النزاعات في مدن التطوير المختلفة، اخترنا مدينتي تطوير في جنوب البلاد: «أوفاكيم»، التي تمثل نزاعاً بقوة أو وتيرة منخفضة، و«كريات غات»، التي تمثل نزاعاً بوتيرة عالية. لم يحظ «الروس» لغاية الانتخابات الأخيرة، بتمثيل في المجالس المحلية، يعكس وزنهم النسبي بين السكان. الانتخابات للمجلس المحلي في «أوفاكيم» في العام ١٩٩٣ أفضت كما أسلفنا، إلى تشكيل قائمة مشتركة ضمت شرقيين ومهاجرين وهي القائمة التي ترأستها حاڤا سولتانا. وقد تمكنت هذه القائمة من إيصال ممثلة واحدة عنها إلى المجلس البلدي وهي «حاڤا سولتانا» التي لا تنتمي إلى السكان الروس في المدينة. وباستثناء هذه القائمة، لم يحظ المهاجرون الروس بأي تمثيل سواء في أوفاكيم أم في كريات غات (أنظر جدول رقم ٣ و ٤). غير أن هذا الوضع شهد تغييراً في انتخابات العام ١٩٩٨. فقراءة الخريطة السياسية عشية انتخابات السلطات المحلية في العام ١٩٩٨، أشارت إلى أن مجموعة المهاجرين تشكل التجمع الأكبر في المدينتين المذكورتين. حيث شكلت فئة المهاجرين في «أوفاكيم» ما نسبته ٢٧,٧ في المئة من مجموع السكان، وفي «كريات غات» ٢٩,٧ في المئة (مكتب الإحصاء المركزي ، ١٩٩٨).

التقارب أو التشابه في الوزن النسبي لفئات المهاجرين القاطنين في المدينتين المذكورتين لا يشكل دليلاً على القوة التي امتلكها هؤلاء المهاجرون خلال الانتخابات. في «أوفاكيم» تنافست قائمتا مهاجرين على الفوز في انتخابات مجلس بلدية المدينة، إحداهما قائمة مهاجرين قطرية (يسرائيل بعليا)، والثانية قائمة مشتركة مؤلفة من مهاجرين وقدماء (قائمة «قدماء

مخيم للمهاجرين من الدول العربية تحول فيما بعد الى بلدة تطوير

ومهاجرون – أمل أوفاكيم»). وقد فازت قائمة يسرائيل بعليا» بـ١٣,٣٪ من مجموع مقاعد المجلس (ممثلان من أصل ١٥ عضواً يتألف منهم المجلس). أما القائمة المشتركة فلم تتمكن من اجتياز نسبة الحسم.

في انتخابات المجلس البلدي في «كريات غات» تنافست أربع قوائم مهاجرين: قائمة قطرية (يسرائيل بعليا) وفازت بـ١٠,٥٪ من مجموع مقاعد المجلس (عضوان من أصل ١٩ عضواً)، وثلاث قوائم محلية وهي «عتيد هعير» (وفازت بـ١٥,٨٪ من مجموع المقاعد، ٣ ممثلين)، و«بوخاريم» (١٠,٥٪ من مجموع المقاعد – مُمثليْن) و«كريات غات – المهاجرين» والتي لم تعبر نسبة الحسم. مجموع الممثلين الذين نجحت قوائم المهاجرين إيصالهم إلى مجلس بلدية المدينة بلغ سبعة أعضاء من أصل تسعة عشر عضواً. لكن الأهم من ذلك هو أن قائمة المهاجرين «عتيد هعير»، برئاسة الكسندر ڤكسلر، تنافست أيضاً على رئاسة البلدية وحصلت على ٣١٪ من مجموع الأصوات الصحيحة، وبذلك صعدت إلى جولة انتخابية ثانية في مواجهة «البرت إيرز» الذي ترأس قائمة محلية باسم «منفنيه (تحول) في كريات غات». وقد فازت هذه القائمة بـ٣٤٪ من مجموعة الأصوات الصحيحة –المعتمدة– في الانتخابات لرئاسة البلدية. وبناء على اتفاق حل وسط تم التوصل إليه بين إيرز وڤكسلر، ووقع في ١٦ تشرين الثاني ١٩٩٨، أُلغي إجراء جولة الانتخابات الثانية، حيث عين «إيرز»، بمقتضى الاتفاق رئيساً للبلدية، وعُيِّن «ڤكسلر» قائماً بأعمال رئيس البلدية.

حملتا الانتخابات في «أوفاكيم» و«كريات غات» كانتا مختلفتين عن بعضهما. ففي «أوفاكيم» لم يظهر تقريباً توتر يُذكر بين الشرقيين و«الروس»، وذلك نظراً لانقسام تأييد «الروس». فقد مال المهاجرون الذين تم استيعابهم

مهاجرون يهود – عرب ينتظرون في موقع نزولهم ما يخبؤه لهم المستقبل

في المدينة لغاية العام ١٩٩٣، والمهاجرون من كبار السن القاطنون في سكن محمي في الحي الذي أقيم لغرض استيعاب المهاجرين؛ مال هؤلاء نحو دعم وتأييد قائمة تحالف الليكود–المفدال برئاسة يائير حزان، الذي شغل منصب رئيس البلدية في فترة ١٩٨٩ – ١٩٩٣، وكان مسؤولاً عن استيعاب المهاجرين الجدد في مدينته. ولعل دوره هذا في استيعاب المهاجرين في «أوفاكيم» خلال ولايته الأولى لرئاسة المجلس البلدي هو الذي أكسبه تأييد المهاجرين المتقدمين في السن في انتخابات العام ١٩٩٨ التي فاز فيها يائير حزان مجدداً بمنصب رئيس البلدية. هذا في حين أيدت بقية المهاجرين قائمة «يسرائيل بعليا» التي عانت من غياب التنظيم الداخلي ومن نقص في الزعامة. ويمكن الوقوف على أبعاد انقسام وتشتت القوى هذا في صفوف المهاجرين من خلال أقوال صرّح بها رئيس البلدية الحالي في «أوفاكيم»، يائير حزان، وذلك قبل نحو شهر من إعادة انتخابه للمنصب:

حيث أنه لا تتوفر لهم [أي لـ«الروس» – أ.ص و أ.ي] زعامة وحيث يوجد تشرذم في قوة المهاجرين.. فإنها لا تولد تهديداً أو خطراً على السيطرة [سيطرة قدماء أوفاكيم في المدينة – أ.ص، وأ.ي] ولذلك لا توجد في البلدة احتكاكات على خلفية طائفية... [هدف «الروس» هو – أ.ص و أ.ي] زيادة حصتهم في الكعكة المحلية.. لا تتوفر لهم زعامة لأنهم ضعفاء... نسبة عالية من المسنين وعائلات مكونة من أب أو معيل واحد...

(مقابلة مع يائير حزان في أوفاكيم بتاريخ ١٩٩٨/١٠/٢).

أما في «كريات غات»، وعلى الرغم من تشتت أصوات المهاجرين بين ثلاث قوائم خاضت انتخابات المجلس البلدي، فقد اتحدت أصوات المهاجرين في تأييد المرشح لرئاسة البلدية، الكسندر فكسلر. وكان «فكسلر»، الذي هاجر إلى إسرائيل من الاتحاد السوفييتي في السبعينيات، ونشط طيلة سنوات عديدة في حزب الليكود، كان قد نجح بفضل تجربته وخبرته السياسية في توحيد صفوف المهاجرين. ورغم إعلانه أن قائمته ليست قائمة مهاجرين فقط وإنما هي قائمة مشتركة تمثل القدماء والمهاجرين الجدد على حد سواء، إلاّ أن الشرقيين في المدينة نعتوا قائمته هذه بـ«حزب الروس». وبغية حشد تأييد المهاجرين ودعمهم له في الانتخابات، أكد «فكسلر» على الانقسام القائم في المدينة بين السكان القدماء والمهاجرين، مشدداً على المشكلات والمصاعب التي يعانيها المهاجرون. بمعنى أنه (فكسلر) وظف واستخدم الإثنية السياسية في سبيل حشد القوى لصالحهم.

وجاء على لسان «فكسلر» قوله في إحدى خُطبه:

أنا لا أنكر حقيقة أن هناك انقساماً وأن الاستقطاب قائم في المدينة.. الاستقطاب والانقسام كانا قائمين في المدينة بمعزل من الانتخابات. المهاجرون الجدد يعيشون في المدينة داخل غيتوات وهناك أجواء «نحن» و«هم».

(هذه العبارة اقتبستها الصحيفة المحلية «ما نشماع» عدد ٩٥٣، ص٢٩ بتاريخ ١٩٩٨/١١/٢٠).

إدراك الشرقيين في المدينة أن سلطتهم في المكان أضحت محفوفة بالخطر، ولّد توتراً شديداً بينهم وبين المهاجرين، وصل إلى حد العنف. هذه الأجواء بلغت أوجها عقب جولة الانتخابات الأولى، وذلك عندما اتضح أن جولة انتخابية ثانية سوف تتم بين المرشحين لرئاسة البلدية «إيرز» و«فكسلر». وقد بلغت مظاهر العنف حد زرع قنابل وهمية قرب منزل

«ڤكسلر» وتوجيه التهديدات و«سحب السكاكين». وقد جرى كل ذلك وسط استخدام كليشهات ونكات ساخرة، يمكن التعرف على طبيعتها من خلال عبارة كتبت في محلية «ما نشماع» عقب توقيع الاتفاق بين إيرز وڤكسلر:

صباح يوم الثلاثاء، وبعد التوقيع على الاتفاق بين إيرز وڤكسلر «أُغلقت» دفعة واحدة جميع «المواخير» و«الحوانيت التي تبيع لحم الخنزير» وفروع «المافيا الروسية في المدينة».. أخيراً تم الاعتراف بـ«ڤكسلر» من جانب معارضيه بأنه «يهودي» وهكذا انتهت كل الأمور بسلام.

(«ما نشماع» عدد رقم ٩٥٣، ص٢٦ ، ١٩٩٨/١١/٢٠).

والحال فقد كشفت حملة الانتخابات في «كريات غات» عن طبيعة وحقيقة التوتر الشديد والصراع القائم بين اليهود الشرقيين و«الروس». هذا الصراع بلغ، كما أسلفنا، ذروته عندما استشعر الشرقيون ان سلطتهم في المدينة آيلة إلى الزوال والانتهاء.

ولعل في بعض العبارات والأقوال التي وردت على لسان سكان شرقيين في «كريات غات» بعد التوصل للاتفاق المذكور، ونشرتها محلية «ما نشماع»، ما يدلل على ذلك جيداً:

ن.ع : «.. الوحدة خطوة حكيمة، جنّبتنا أجواء الكراهية.. لو كان «ڤكسلر» هو الذي فاز لكانت قد اندلعت انتفاضة...».

ت.ب : «... خلال الأسبوع الأخير من الانتخابات شعرت بأجواء حرب...».

أ.و : «... لقد نشأ انقسام وصدع بين الطوائف الشرقية والمهاجرين الجدد.. وهذا يعبر عن نفسه في إساءات قاسية وعنف جسدي وكلامي...».

م.ب : «... لو حصلت جولة (انتخابات) ثانية لكان قد نشب صراع طائفي...».

(«ما نشماع» عدد ٩٥٣ – ص٢٠-٢١ – ، ١٩٩٨/١١/٢٠).

ويخطئ مَن يعتقد أن الصراع بين الشرقيين و«الروس» على السيطرة في المدينة، يسم أو يقتصر فقط على «كريات غات». فهذا الصراع يسم غالبية مدن التطوير التي استوعبت أعداداً كبيرة من المهاجرين «الروس». حتى في «أوفاكيم» التي لم أخذ فيها الصراع بين المجموعات مظهراً عنفوياً خلال حملة الانتخابات المحلية، كانت هناك طاقة وقابلية لانفجار التوتر فيما لو قُيِّضَ لـ«الروس» أن يهددوا الهيمنة الشرقية في المدينة.

إن ما حدد وتيرة النزاع المتفاوتة بين مدينة وأخرى تمثل في شكل أساسي في القدرة التنظيمية لزعماء المهاجرين على حشد طاقات مؤيديهم عن طريق الإثنية السياسية، وبالتالي دفع هؤلاء المؤيدين نحو نمط تصويت موحد.

الخلاصة

سعى هذا المقال إلى تفحص مسائل مختلفة تتعلق بالهوية، وذلك من منظور الاحتجاج والتجنُّد السياسيين. وقد لاحظنا أنّ أنماط الاحتجاج والتصويت لدى الشرقيين في مدن التطوير تتغيّر تبعاً لدرجة التهديد لهويتهم وقدرتهم على السيطرة «في المكان»، بمعنى في المدينة التي يقطنون فيها. كذلك لاحظنا أنه يتم في كل احتجاج استخدام تطبيقات وقوالب مختلفة أو مغايرة، ترمي إلى تجنيد هويات مختلفة في سبيل إدارة النزاع. ولا يتعلق الأمر حسب تقديرنا بنموذج عفوي يكرر نفسه، بل بمجموعة تواجه صعوبة في تعريف نفسها بمعزل عن الهوية المتنفذة التي بنتها الحركة الصهيونية في صفوف اليهود في إسرائيل. لكن خلق المجتمع المجزأ بمفاهيم عرقية وطبقية يجعل من الصعب على المجموعة الشرقية المعنية أن تعمل وتتصرف كما لو كانت جزءاً لا يتجزأ من المجموع اليهودي – الاسرائيلي المستوطن، والذي تتمتع فيه الثقافة والهوية الإشكنازية بهيمنة واضحة. إضافة إلى ذلك، فإن الانتماء إلى القومية اليهودية – الإسرائيلية يحرم الشرقيين من إمكانية الاعتراض على شرعية مشروع بناء الأمة والدولة، المشروع الذي كرس المكانة المتدنية لمدن التطوير. لذلك، نجد أن معظم أنشطة الاحتجاج الشعبي التي تقوم بها مدن التطوير، وبالقطع تلك الموجهة ضد الدولة، تتمحور بالذات حول مسائل اقتصادية وليس حول مسائل تتعلق بالهوية.

لكن عندما يظهر صراع لا يتحدى بصورة مباشرة البنية أو الكيان القومي الإثنوقراطي الذي نشأ في إسرائيل، ولا يكون موجهاً بشكل مباشر ضد أجهزة ومؤسسات الدولة، نجد أن نمط الاحتجاج يغدو أشد وتيرة وفعالية. ويكمن في صلب هذا الادعاء الافتراض القائل بأن الصراع الداخلي حول السيطرة في «المكان» لا يتعلق بمسائل قومية – أيديولوجية. هذا الافتراض ينطوي بطبيعة الحال على إشكالية ما، ذلك لأن الرغبة في تجريد «الروس» من حق التمثيل في المجالس المحلية تنطوي بدورها على نوع من الاعتراض على فكرة تهويد الحيز المكاني، أو الاعتراض على فكرة شمل أو إدراج المهاجرين اليهود بصورة «أتوماتيكية» ضمن المجموع القومي. غير أنه لم توجه خلال الفترة التي نُظِّمت فيها الانتخابات المحلية العام ١٩٩٨، أية دعوة لوقف عملية الهجرة.

ومع ذلك، فقد أُثيرت مثل هذه الدعوة علناً في ٢٢ تشرين الثاني ١٩٩٩ خلال تظاهرة مناوئة للمهاجرين «الروس» نظمها الحاخام «بنيزري» في بلدة «بيت شيمش». ففي صراع من هذا النوع يجوز أيضاً تجنيد

هوية ليست رسمية، بل محلية – دينية ذات لون شرقي.

لا شك في أن طبيعة العلاقات السائدة في مدن التطوير بين القدماء والمهاجرين، أو إن شئتم بين الشرقيين و«الروس»، تشكل في ضوء قدرة المهاجرين على مراكمة وامتلاك عناصر القوة السياسية، تهديداً للهوية الإثنية – الطبقية التي تكونت في بقعة صغيرة وهامشية من النواحي الجغرافية والسياسية والثقافية والاجتماعية. بيد أنه لا يجوز النظر إلى هذا الوضع، الذي ظهر بكل عنفوانه وزخمه في عدد من مدن التطوير، كما حصل فى «كريات غات». مثلاً، باعتباره فقط حالة تحدث في مكان قصي ومعزول، ذلك لأن جذور هذا الوضع تكمن، كما أسلفنا في مستهل هذه المقالة، في منظومة وطبيعة العلاقات المتحكمة أو المتنفذة التي تسود في المجتمع اليهودي في إسرائيل، والتي يبقى ضمن إطارها سكان مدن التطوير محصورين في هامش القومية اليهودية – الإشكنازية، ولذا فهم يحاولون الذود عن المورد المحلي الذي يمسكون به – السيطرة في بلداتهم ومدنهم.

هوامش

١– في هذه العجالة لن نبحث في نظرية (Tilly , 1978) حول تجنيد الموارد، إذ أن هذه تفترض أن الناشطين في إطار هذا الشكل من التنظيم لا يعيشون في الهوامش الاجتماعية والسياسية، وأنه ليس هناك أي سبب يدعوهم إلى الإحساس بالغبن الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، وهو نموذج أومثال لا ينطبق في تقديرنا على موقع ومكانة السكان الشرقيين في مدن التطوير.

٢– حول الطريقة التي تمت بها تغطية الاحتجاج أنظروا:

.Gurr, 1993; Lehman-Wilzig, 1990

٣– حول قوة وزخم احتجاج القطاعات السكانية المختلفة في إسرائيل، أنظروا: Lehman - wilzig, 1990.

٤– في حالات معينة نجد أن بعضاً من القوائم المحلية مرتبطة بأحزاب قطرية. ويمكن ملاحظة انتقال ناشطين في هذه القوائم من حزب إلى آخر في كل حملة انتخابات محلية، الأمر الذي يشير إلى غياب العامل الأيديولوجي فيما يتعلق بالانضمام إلى الأحزاب الكبيرة، وإلى انتهاز الفرص السياسية بغية الحصول على ميزانيات لتمويل حملة الدعاية الانتخابية. هذا الوضع لم يكن قائماً في الثمانينيات. إن الهيمنة الكبيرة للقوائم المحلية في العام ١٩٨٩ لهي تعبير عن تبعية غالبية القوائم المحلية للأحزاب القطرية. وقد تغيّر هذا الوضع بحلول التسعينيات، حيث تجلى التغيير في هبوط وانحسار قوة القوائم المحلية في انتخابات العام ١٩٩٣، ثم في ازدياد وتنامي قوة هذه القوائم مجدداً في انتخابات العام ١٩٩٨، وهو ما يعكس الصلة أو الرابطة الأيديولوجية الواهنة بين القوائم المحلية والأحزاب القطرية.

مصادر البحث

– أيزنشتات، ش.ن ١٩٦٧. المجتمع الاسرائيلي. القدس: ماغنس.

– إفرات، أ، ١٩٨٧. بلدات التطوير في إسرائيل: ماض أم مستقبل. تل أبيب: أحيئتساف.

– أ. بن رفائيل، ع. أولشتاين وع. غايست. ١٩٩٤. أبعاد الهوية واللغة في استيعاب المهاجرين من دول رابطة الشعوب المستقلة (الاتحاد السوفييتي السابق). الجامعة العبرية في القدس: معهد بحث تنمية التعليم.

– ي. غوردوس و ي. عيني، ١٩٨٠. «الفجوة الصناعية بين المركز والريف في إسرائيل، فصلية الاقتصاد عدد ١٠٦، ص ٢٦٢ – ٢٧٥.

– ي. غوردوس وش. كركوبر ١٩٧٦. «مستوى التصنيع وسماته في مناطق المركز ومناطق التطوير» فصلية الاقتصاد ٨٨, ٨٩ ص٦٦ – ٧٨.

– أ. ديسكين «التشرذم بدأ منذ وقت بعيد، وهو يترسخ الآن» يديعوت احرونوت ١٩٩٨/١١/١٢ ص١١.

– ت. هورويتش ١٩٩٦ «الطاقات القيمية لعملية الهجرة والاستيعاب في موجة التسعينيات».

– إسرائيل على أبواب الألفية الثانية: «مجتمع، سياسة وثقافة»، الجامعة العبرية في القدس: ماغنس ص٣٦٩–٣٨٧.

– مكتب الإحصاء المركزي، ١٩٩٩. نتائج الانتخابات للسلطات المحلية، ١٩٩٨/١١/١٠، سلسلة تقارير خاصة رقم ١١١٢، القدس: مكتب الاحصاء المركزي.

– مكتب الإحصاء المركزي. a ١٩٩٨. «قطاع المهاجرين من الاتحاد السوفييتي السابق وفقاً للأعمار وسنة الهجر» رزنامة الإحصاء السنوية لإسرائيل ١٩٩٧، القدس: مكتب الإحصاء المركزي.

– مكتب الإحصاء المركزي. b ١٩٩٨ «السمات السكانية والأسرية في التجمعات التي تتكون من خمسة آلاف نسمة فأكثر عينات مختارة من معطيات الإحصاء الشامل ١٩٩٥» رزنامة الإحصاء السنوية لإسرائيل ١٩٩٧، القدس: مكتب الإحصاء المركزي.

– مكتب الإحصاء المركزي، ١٩٩٤. نتائج الانتخابات للسلطات المحلية، ١٩٩٣/١١/٢، سلسلة تقارير خاصة رقم ٩٧٩ القدس: مكتب الإحصاء المركزي.

– مكتب الإحصاء المركزي، ١٩٩٠. نتائج الانتخابات للسلطات المحلية ١٩٨٩/٢/٢٨، سلسلة تقارير خاصة رقم ٨٨٥، القدس: مكتب الإحصاء المركزي.

– ش. حسون ١٩٩٢. الموجة الكبرى: أفضليات السكن واختيار مكان السكن لدى المهاجرين من الاتحاد السوفييتي. القدس: معهد القدس لدراسة إسرائيل.

- أ. يفتاحيل و أ. صفدية ١٩٩٩. السياسة والهوية في مدن التطوير: تأثير التخطيط والتطوير على يهود شمال افريقيا ١٩٥٢ - ١٩٩٨. بئر السبع: مركز النقب للتنمية الإقليمية.

- أ. كوهن ١٩٩٠ «استيعاب الهجرة - ١٩٩٠». «سكيرا حودشيت» أعداد ٧ و ٨ ص٥٥ - ٧٤.

- م. ليسك ١٩٩٠ «الهجرة والاستيعاب من منظور تاريخي»، «سكيرا حودشيت» ٧ - ٨ ص٢٢ - ٣٤.

- غ. ليفتشيتس ١٩٩٧. استيعاب المهاجرين في مدن التطوير ١٩٩٠ - ١٩٩٥. القدس: معهد القدس لدراسة إسرائيل.

- غ. ليفتشيتس ١٩٩٠، مدن التطوير: قاعدة جديدة للتخطيط السياسي. القدس: معهد القدس لدراسة إسرائيل.

- أ. ليشم ١٩٩٣ «نظرة المجتمع الإسرائيلي لمهاجري التسعينيات»، «بيطحون سوتسيالي» عدد ٤٠، ص ٥٤ - ٧٣.

- ش. سابرسكي و م. ساسون ١٩٨٥. «بلدات التطوير نحو غد مختلف». حيفا: «يتد».

- س. سموحة ١٩٨٤ «ثلاثة توجهات في سوسيولوجيا العلاقات الطائفية في إسرائيل»، «مغموت» المجد ٢ - ٣ ص١٦٤ - ٢٠٤.

- ب. كيمرلينغ ١٩٩٨. «الإسرائيليون الجدد: ثقافات كثيرة بلا تعددية ثقافية»، «ألفايم» ١٦، ص٢٦٤ - ٣٠٨.

- ش. كركوبر و أ. شتيرن ١٩٩٢. «ديناميكية السكن في مدن التطوير وانعكاساتها على نظام الإسكان»، فصلية «الاقتصاد» ١٥٢، ص٨٨ - ٩٧.

- ع. رزين ١٩٩١ «سياسة التوزيع الصناعي في إسرائيل»، من «عورخيم»، ح. سوركيس وأ. رفائيل، وش. شاهر، متغيرات في جغرافية أرض إسرائيل: نواة وهوامش، القدس: «معلوت».

- أ. شارون، ١٩٥١. التخطيط السكاني في إسرائيل. القدس.

Abdo, N. and Yuval - Davis, N. 1995. “Palestine, Israel and the Zionist Settler Project”, in Unsettling Settler Societies, edited by Stasiulis, D. and Yuval - Davis, N., pp. 291 - 322. London : Sage Publications.

Barkan, E.R. 1986. “Vigilance Versus Vigilantism: Race and Ethnicity and the Politics of Housing, 1940 - 1960”, Journal of Urban History, 122, pp. 181 - 189.

Ben - Ari, E. and Bilu, Y. 1987. “Saints’ Sanctuaries in Israel Development Towns: On a Meechanism of Urban Transformation”, Urban Anthropology, 162, pp. 243 - 271.

Ben - Zadok, E. 1993. “Oriental Jews in the Development Towns: Ethnicity, Economic Development, Budgets and Politics”, in Local Communities and the Israel Polity, edited by Ben - Zadok, E., pp. 91 - 123. New York: State University of New York Press.

Bonacich, E. 1972. “A Theory of Ethnic Antagonism: The Split Labor Market”, American Sociological Review, 37, pp. 547 - 559.

Calhoun, C. ed., 1994. Social Theory and the Politics of Identity. Oxford: Blackwell.

Castells, M. 1984. The City and the Grassroots: A Cross - Cultural Theory of Urban Social Movements. Berkeley: University of Califrornia Press.

Castells, M. 1997. The Information Age: Economy, Society and Culture, Vol II, The Power of Identity. Oxford: Blackwell.

Gurr. T. R. 1993. Minorities at Risk. Washington: U. S Institute of Peace Press.

Gurr, T. R. 1970. Why Men Rebel. New Jersey: Princeton University Press.

Gurr, T. R. and Harff, B. 1994. Ethnic Conflict in World Politics. Colorado: Westview Press.

Herzog, H. 1995. “Penetrating the System: The Politics of Collective Identity”, in The Elections in Israel 1992, edited by Arian, A. and Shamir, M., pp. 81 - 102. New York: State University of New York.

Jackson, P. and Penrese, J. 1993. Constructions of Race, Place and Nations. London: UCL, pp. 1 - 23.

Johnston, R.J. 1982. “Voice as Strategy in Locational Conflict: The Fourteenth Amendment and Residential Separation in the United State”, In Conflict, Politics and the Urban scene, edited by Cox, K. R. and Johnston, R. J., pp. 111 - 126. London: Longman.

Knox, P. L. 1982. “Residential Structure, Facility Location and Patterns of Accessibility”, in : Cox, K. R. and Johnston, R. J. eds. Conflict, Politics and the Urban Scene. London: Longman, pp. 62 - 87.

Landa, J., Copelano, M. and Grofman, B. 1995. “Ethnic Voting Patterns: a Case Study Metropolitan Toronto”, Political Geography, 145, pp. 434 - 449.

Legge, J. S. 1993. “The Persistence of Ethnic Voting : African Americans and Jews in the 1989 New York Mayoral Campaign”, Contemporary Jewry, 14, 1, 133 - 146.

Lehman - Wilzig, S. 1990. Stiff - Necked People in a Bottle - Necked System: The Evolution and Roots of Israeli Puplic Protest, 1949 - 86. Bloomington: University of Indiana Press.

Nagel, J. 1986. “The Political Construction of Ethnicity”, in Competitive Ethnic Relations, edited by Olzak, S. and Nagle, J., pp. 93 - 112. Orlando: Academic Press.

Norval, A. 1996. “Thinking Identities: Against a Theory of Ethnicity”, in The Politics of Difference, edited by Wilmsen, E. N. and McAllister, P., pp. 59 - 70. Chicago: University of Chicago Press.

Olzak, S. 1992. The Dynamics of Ethnic Competition and Conflict. Stanford: Stanford University Press.

Pierannunzi, C. A. and Hutcheson, J. D. 1991. “Deracialization in the Deep South: Mayoral Politics in Atlanta”, Urban Affairs Quarterly, 272, 192 - 201.

Stasiulis, D. and Yuval - Davis, N. 1995. Unsettling Settler Societies. London: Sage Publications.

Taylor, P. J. 1993. Political Geography. New York: Longman.

Tilly, C. 1978. From Mobilization to Revolution. New York: Addison - Wesley.

Troen, I. 1994. “New Departures in Zionist Planning : The Development Town”, in Returning Home, edited by Troen, I. and Bade K., pp. 441 - 459. Beer - Sheva: Humphrey Institute for Social Ecology, Ben - Gurion University of the Negev.

Tzfadia, E. 2000. “Immigrant Dispersal in Settler Societies: Mizrahim and Russians in Israel under the Press of Hegemony”, Geography Research Forum, 20, pp. 52 - 69.

Wilmsen, E. N. 1996. “Premises of Power in Ethnic Politics”, in : Wilmsen, E. N. and McAllister (eds.). The Politics of Difference. Chicago: The University of Chicago, pp. 1 - 24.

Yiftachel, O. 2000. “Ethnocracy and Its Discontents: Minorities, Protest, and the Israeli Policy”, Critical Inquiry, 26 (4), pp. 725 - 756.

Yiftachel, O. 1997. “The Political Geography of Ethnic Protest: Nationalism, Deprivation and Regionalism Among Arabs in Israel”, Transactions: Inst. of British Geographers, 22 1, pp. 91 - 100.

Yiftachel, O. 1992. Planning a Mixed Region in Israel. Aldershot: Avebury.

صدر عن « مدار »

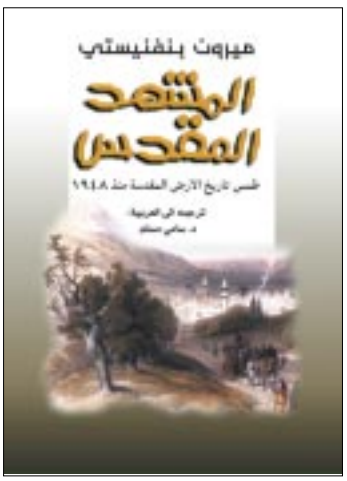

تشـزين الأول ٢٠٠١

صدر عن « مدار » في
« سلسلة أوراق إسرائيلية »

أيلـول ٢٠٠١